

صدر آخر بتعيين الدكتور فيصل الحميدان مديرا عاما لمعهد الكويت للأبحاث العلمية

مرسوم أميري بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات



سمو أمير البلاد

صدر مرسوم أميري بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات فيما يلي نصه: مرسوم رقم 160 لسنة 2025 بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بعد الإطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024م وعلى القانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، المعدل بالقانون رقم 98 لسنة 2015، وعلى المرسوم رقم 43 لسنة 2025 بإنهاء العمل بالمرسوم رقم 144 لسنة 2022 بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وعلى المرسوم رقم 84 لسنة 2024 في شأن الحلول والإنايات الوزارية، والمراسيم المعدلة له، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 351 لسنة 2023 بتحديد الوزير المختص بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وبناء على عرض وزير الدولة لشؤون الاتصالات، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بالآتي

مادة أول يشكل مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، لمدة أربع سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة على النحو التالي:- 1 -

د. خالد محمد عبدالله الزامل رئيسا 2 - م. مثال خالد صالح المزيّد نائباً للرئيس 3 - د. وليد عيسى عبدالله الحساوي 4 - د. ضاري عادل عبدالرحمن الحويل أعضاء متفرغين 5 - د. منيرة صالح نمش النمّش 6 - د. زينب منجد البدر القناعي 7 -

عبدالله فهد عبدالله الخزام أعضاء غير متفرغين مادة ثانية على وزير الدولة لشؤون الاتصالات تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية. أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة فهد يوسف سعود الصباح وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر سعود

عبدالعزیز العمر صدر بقصر السيف في: 24 صفر 1447 هـ الموافق: 18 أغسطس 2025م. كما صدر مرسوم أميري آخر، بتعيين الدكتور فيصل سلمان محمد الحميدان مديرا عاما لمعهد الكويت للابحاث العلمية - بدرجة وكيل وزارة فيما يلي نصه: مرسوم رقم 161 لسنة 2025 بتعيين مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية بعد الإطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024م وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم

للوظائف العلمية في الإدارات البحثية بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، وعلى المرسوم رقم 84 لسنة 2024 في شأن الحلول والإنايات الوزارية، والمراسيم المعدلة له، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 1452 لسنة 2021 بتحديد الوزير المشرف على معهد الكويت للأبحاث العلمية، وبناء على عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية وموافقة مجلس الأمناء في اجتماعه رقم (2/2025) المنعقد بتاريخ 6/1/2025، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بالآتي مادة أولى يعين / د. فيصل سلمان محمد الحميدان - مديرا عاما لمعهد الكويت للأبحاث العلمية - بدرجة وكيل وزارة.

مادة ثانية على وزير التعليم العالي والبحث العلمي تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية. أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة فهد يوسف سعود الصباح وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. نادر عبدالله محمد الجلال صدر بقصر السيف في: 24 صفر 1447 هـ الموافق: 18 أغسطس 2025م.”

الديوان الأميري نعى المغفور لها بارعة عبدالله البصير زوجة الشيخ جابر صباح السالم الصباح

نعى الديوان الأميري المغفور لها بإذن الله تعالى بارعة عبدالله إبراهيم البصير زوجة الشيخ جابر صباح السالم الحمود الصباح عن عمر يناهز 52 عاما وقد ووري جثمانها الثرى مساء أمس الأول..إنّا لله وإنا إليه راجعون”.

محافظ الجبراء بحث مع ممثل المكتب الاستشاري مستجدات مشروع طريق سليل «المطلاع»



لقطة جماعية عقب اللقاء

قيمة استراتيجية في تطوير البنية التحتية وتسهيل الحركة بين محافظة الجبراء ومدينة المطلاع. كما عرّ عن تقديره للجهود المبذولة من قبل المكتب الاستشاري وحرصه على إنجاز متطلبات المشروع وفق ما يخدم الصالح العام. حضر اللقاء عضوا مجلس محافظة الجبراء فهد عبدالله المياح وطلال منديل القحص، وذلك في إطار حرص المجلس على متابعة المشاريع التنموية والخدمية ذات الأولوية للمحافظة.

استقبل محافظ الجبراء حمد الحبشي ممثل ووكيل المكتب الاستشاري محمد جاسم بودي، حيث تم بحث ما قام به المكتب من جهود في إعداد وتجهيز الدراسة الخاصة بمشروع طريق سليل الرابط بين الجبراء ومدينة المطلاع، وانتهائها وتقديمها إلى الجهات المعنية في بلدية الكويت ووزارة الأشغال العامة.

وأكد المحافظ أن إنجاز هذه الدراسة يعد خطوة مهمة نحو التنفيذ الفعلي للمشروع على أرض الواقع، لما يمثله من

من الأول من سبتمبر المقبل

سفارة فرنسا: تعديلات على تصديق الوثائق العامة الصادرة عن بلادنا



كتب : شوقي محمود

أوضحت سفارة فرنسا في البلاد أن القنصليات الفرنسية حول العالم ستوقف، اعتباراً من 1 سبتمبر 2025، عن تصديق الوثائق العامة الصادرة عن السلطات الفرنسية، مثل عقود الأحوال المدنية، الشهادات الدراسية، الأحكام القضائية، والعقود الموثقة. وذكرت السفارة امس عبر حسابها على منصة “اكس”، أن مهمة التصديق على هذه الوثائق ستستند إلى الموثقين المعتمدين في فرنسا، مع التأكيد على أن هذا الإجراء لا يسري على الوثائق الصادرة في كالدونيا الجديدة، بولينيزيا الفرنسية، واليس وفوتونا، والأراضي الفرنسية الجنوبية والقطبية، حيث ستبقى القنصليات

بتصديق الوثائق الصادرة عن سلطات أجنبية والمعدة للاستعمال داخل فرنسا.

الفرنسية الجهة المخولة بالتصديق عليها. وفتت الى أن القنصليات الفرنسية ستواصل اختصاصها



نائب سفير سلطنة عمان لدى دولة الكويت شهاب الرواس

أكد نائب سفير سلطنة عمان لدى دولة الكويت شهاب الرواس أن العلاقات “العمانية - الكويتية” تعد نموذجاً فريداً في المنطقة بما تستند إليه من جذور تاريخية راسخة وروابط أخوية متينة تجمع البلدين الشقيقين وشعبيهما.

وقال الرواس في تصريح “كونا” عقب لقائه الوفد الإعلامي الكويتي الزائر لولاية صلالة التابعة لمحافظة ظفار “جنوب السلطنة” إن ما يميز العلاقات المتجددة بين البلدين هو حرص القيادتين السيسيتين على تعزيز مسيرة التعاون في مختلف المجالات بما يعود بالنفع

على الشعبين الشقيقين ويجسد وحدة المصير المشترك. ونوه بالتواصل الإعلامي بين الجانبين والذي يشكل رافداً مهماً لدعم العلاقات الثنائية

وترسيخ أواصرها والتي ستبقى على الدوام محل فخر واعتزاز”. وأضاف أن الوفود الإعلامية تمثل جسوراً حقيقية للتواصل بين

الشعوب إذ تسهم في نقل الصورة الصادقة عن واقع العلاقات بين الدول وتعكس القواسم التاريخية والثقافية بما يعزز التقارب ويفتح آفاقاً

القنصلية المصرية: آلية بديلة عن إجراءات المحاكمة الفعلية الحضورية لمن تجاوزوا سن الامتناع عن التجنيد

كتب : شوقي محمود

أعلنت قنصلية مصر في الكويت ان الامانة العامة لوزارة الدفاع المصرية ، اطلقت آلية بديلة عن إجراءات المحاكمة الفعلية الحضورية للشبان المصريين المتواجدين بالخارج ممن تجاوزوا سن الامتناع عن التجنيد (30 عاماً) والراغبين في تسوية مواقفهم التجنيدية والتي تتطلب إحالتهم إلى المحاكمة لخلفهم عن التجنيد وذلك عبر تقديم المستندات التالية:

- 1 - صورة بطاقة الرقم القومي.
- 2 - شهادة ميلاد مميكنة للمواطن

المطلوب تسوية موقفه التجنيدية. 3 - أصل نموذج توكيل - يحصل عليه المواطن من خلال البعثة الدبلوماسية - معتمد وموثق من البعثة الدبلوماسية بالخارج بحيث يتم تحريره لأحد الأشخاص المتواجدين بأرض الوطن ثم التصديق عليه من إحدى مكاتب التصديقات قبل التوجه لمنطقة التجنيد المختصة. 4 - فيش جنائي وفي حالة تعذر استخراجة يتم استبداله بإقرار من المواطن يفيد بأنه ليس متهماً أو سبق تقييد حريته على ذمة أي قضايا جنائية خلال فترة طلبه للتجنيد

(18 : 30) عاماً، واعتماده من البعثة الدبلوماسية في الخارج ثم التصديق عليه من إحدى مكاتب التصديقات قبل التوجه لمنطقة التجنيد المختصة. 5 - المستندات الدالة على زوال سبب الإعفاء المؤقت حال حصوله مسبقاً على شهادة المعاملة التجنيدية بالإعفاء المؤقت من أداء الخدمة العسكرية.

وذكرت القنصلية المصرية في بيان تلقت “الصباح” نسخة منه امس ، ان هذا الإجراء جاء في إطار قيام مكتب نائب وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين

بالخارج السفير نبيل حديش بمتابعة توصيات مؤتمر المصريين بالخارج المشاركين في المؤتمر من مطالب بشأن تيسير الإجراءات الخاصة بالأوضاع التجنيدية لأبناء المصريين بالخارج، ومن خلال التنسيق بين وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج ووزارة الدفاع اضاف البيان: “يسعد مكتب نائب وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج استمرار التواصل معكم وتلقي كافة استفساراتكم في هذا الشأن.”



القنصلية المصرية